

Voice of Bahrain

PO Box 65799 • London NW2 9PL

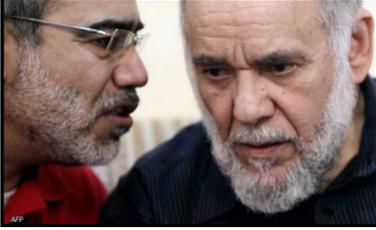
Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 463، أغسطس 2021، ذو الحجة 1442 / محرم 1443



نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية



* تصاعد القلق مجدداً بعد تداعي الحالة الصحية لكل من الاستاذ حسن مشسيم والدكتور عبد الجليل السنكيس، وفي ظل غياب الرعاية الصحية المناسبة فقد أصبح ذلك امرا مقلقا جدا. ومنذ الاسبوع الاول من شهر يوليو دخل الدكتور السنكيس إضرابا عن الطعام مطالبا بإعادة كتابه الذي قضى اربعة اعوام في تأليفه، وتوفير علاج مناسب ورفع القيود عن الاتصالات العائلية. اما الاستاذ حسن مشسيم فقد نقل الى عيادة خاصة بعد ان تداعت صحته، وما يزال يفتقد الرعاية المطلوبة، والفحوص المناسبة لتشخيص معاناته في القلب والشرابين والركب.

* في يوم الاثنين 26 يوليو دعا صندوق النقد السلطات الخليفة الحاكمة في البحرين إلى إجراء إصلاحات مالية عاجلة لإعادة ضبط اوضاعها المالية. وأكد الصندوق على أنه يتعين على البحرين بذل المزيد من الجهود حتى لو تمكنت من جمع دعم إقليمي إضافي. وقال علي العيد، رئيس بعثة الصندوق في البحرين، في مقابلة مع بلومبرج، "إنه، بمجرد أن تتعافى البلاد من الانكماش الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا، من المرجح أن تحتاج الجزيرة إلى تعديل مالي عاجل". وسبق للصندوق أن ذكر في وقت سابق من هذا العام أن العجز المالي الكلي زاد إلى 18.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي من تسعة بالمئة في 2019 بينما ارتفع الدين العام إلى 133 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي من 102 بالمئة في العام السابق.

* دعا سماحة الشيخ عيسى قاسم سلطات المنامة إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين، مؤكداً أنها قضية "لا تقبل التأجيل"، وذلك قبل التوصل إلى تسوية سياسية تخصّ التوافق على دستور عقدي وبرلمان كامل الصلاحيات.



وأوضح الشيخ قاسم في بيان له أن هناك حقوقاً شعبية مهدورة "كثيرة وضرورية ولا تقبل التأجيل ولا انتظار جهوزية البرلمان والدستور المتوافق عليه، ولا شيء يقتضي عقلاً ومصلاً تأجيل هذه الحقوق، ومنها إطلاق السجناء السياسيين. وشدد على أن تصحيح المسار يجب أن يكون بالتوافق حول قانون انتخابات عادل بين الحكم والمعارضة وبرلمان منتخب من الشعب، إلى جانب دستور متفق عليه. وأكد أنه من غير المقبول مطلقاً أن تكون البحرين يوم دستورها الأول وبرلمانها الأول على خط الديمقراطية بينما يُصرّ أحدٌ منها على التمسك بالانفرادية وتغييب المشاركة الفعالة والمرجعية الشعبية. وبين أن تصحيح المسار يتطلب صياغة قانون انتخابات عادل متوافق عليه بين الحكم والمعارضة، ومن برلمان منتخب بالانتخاب الشعبي الحر، ودستور متوافق عليه.

* اعتقلت قوات النظام السعودي، المستشار الشرعي د. عمر عبد الله السعدون إثر انتقاده قرار تقييد مكبرات المساجد في المملكة. وكشف منظمات حقوقية النقاب عن اعتقال قوات النظام لرئيس كتابة عدل عرقه السعدون على خلفية قرار النظام السعودي تقييد مكبرات المساجد. والسعدون، مستشار شرعي في فقه المالكية الإسلامية وتسوية المنازعات بالجمعية العلمية القضائية. وكتب المستشار الشرعي في مقاله أن (الميكروفون)، وسيلة حديثة قد أفادت كثيرا في إيصال الرسالة المقصودة بأجمل صوت وأسمعه، سواء في المصالح الدينية أو الدنيوية.



قضايا راهنة تستدعي اهتمام النشطاء ورواد التغيير

مع استمرار معاناة السجناء السياسيين سواء بسبب الوباء ام ظروف السجن السيئة ام غياب الرعاية الصحية المناسبة، تتعمق الرغبة الشعبية في التغيير الجذري الذي ينهي العهد الخليفي الأسود. هذه الرغبة لا تقلل منها رغبة البعض في استعجال النتائج غير الناضجة او إرجاف البعض الآخر للنيل من عزيمة النضال الشعبي أو سعي البعض لإسدال الستار على الملف الخليفي الأسود الذي يحتوي صفحات سوداء كالحية من الاضطهاد والظلم والتعذيب والقتل وهدم المساجد وسجن العلماء وإبعاد الأحرار. والأمل ان يعي الجميع خطر استمرار الحكم الخليفي الذي ناضل الشعب لانهاهه منذ عقود، وان يعملوا بشكل متواصل لتحقيق هذا الهدف المقدس لانه تحرير للبلاد والعباد. وهناك قضايا أربع ضمن هذا الإطار تجدر الإشارة إليها:

الأولى: جاء بيان سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم الاسبوع الماضي الرفض للدستور الخليفي المقيت الذي فرض على الشعب في فبراير 2002 ليؤكد استمرار التصدي للاستبداد الخليفي المدعوم بما يعتبره الطغاة "دستورا". وطرح سماحة الشيخ ضرورة كتابة الشعب دستوره بأيدي أبنائه لينظم الحياة البرلمانية من اجل تفعيل مبدأ ان الشعب مصدر السلطات والشرعية والحكم، وان الحكم الخليفي الاستبدادي لن يسمح له بالاستمرار. فجوهر المشكلة البحرانية ان الشعب تحكمه عصابة تمارس الاجرام والخيانة بلا حدود، وان البحرين بحاجة لنظام سياسي دستوري يؤكد حاكمية الشعب من خلال برلمان منتخب بإرادة حرة يتمخض عنه حكومة تمثل الشعب. هذا الدستور الذي أشار إليه سماحة الشيخ ينص على فصل السلطات ويصبح اداة قانونية تمنع استبداد العصابة الخليفية، وترجع للشعب حقوقه. فاذا حدث ذلك فسيكون بالإمكان تحقيق عدد من الامور: انهاء الحقبة السوداء من الحكم الخليفي، وقف الاضطهاد الذي يمارسه بحق الشعب، منع الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون بدون توقف، وتجريم ممارسات التعذيب والاعتقال التعسفي والقتل خارج القانون. وبذلك تنتهي ثقافة الإفلات من العقاب التي يحتمي بها الخليفيون لحماية الجلادين. ان ما طرحه سماحة الشيخ يمثل إحدى الدعوات الأساسية لبحرين المستقبل، التي يعيش أهلها أمين على انفسهم وحقوقهم وحررياتهم. فاذا تحقق ذلك فسيكون ضربة قاضية لمشروع الطاغية الذي سعى لفرضه بالقوة والإكراه طوال العقدين الاخيرين، اي منذ ان فرض ميثاقه على الشعب وألحقه بدستوره الفاشل الذي رفضه الشعب وناضل لإسقاطه وقام بأكبر ثورة في تاريخه لتحقيق ذلك.

الثانية: ربما خالغ البعض شيء من الخلط عندما اعتبر كلام سماحة الشيخ عيسى بواية للعودة الى الوضع السياسي المقيت الذي سبق ثورة 14 فبراير. فالملح البعض الى المشاركة "المشروطة" في الانتخابات الخليفية في العام المقبل. ويعتبر ذلك التفسير خارج سياق مطالبة الشيخ قاسم بدستور جديد يكتبه الشعب، التي تدفع لتساؤلات عديدة: فهل سيقبل الخليفيون بحق الشعب في كتابة دستوره؟ وهل سيكون هذا الدستور "ديمقراطيا" ليفتح الباب لانتخابات برلمانية حرة تقضي الى حكومة منتخبة كما طالبت بها الجمعيات؟ وهل سيتحقق ذلك خلال الاثني عشر شهرا المقبلة قبل حلول موعد انتخاب أعضاء مجلس عبيد الطاغية؟ وماذا عن السجناء السياسيين الذين نالوا من التعذيب والتنكيل ما لا تحتمله الجبال؟ وماذا عن الشهداء الذين مزق الخليفيون أجسادهم بوحشية غير مسبوقة؟ ان من الخطأ الفادح تجاهل مشاعر عائلات الشهداء التي ما يزال رجالها يتعرضون للسجن والاعتقال والاستدعاء بدون توقف؟ ماذا عن زوجات الشهداء اللاتي رأين اجساد احبتهم الممزقة برصاص الحقد الخليفي ومباضع جلاديهن؟ ما يستطيع إقناع عائلة الشهيد فخر اوي او الشهيد علي صقر او زكريا العشري او عبد الرسول الحجيرى بان الوقت قد حان لغض الطرف عما ارتكبه الطاغية وعصابتها؟ فهل هناك مسؤول عن الجرائم التي ارتكبت بحق البحرينيين سوى الطاغية وعصابتها؟

البقية على صفحة 8



في 6 يوليو قام سماحة الشيخ فاضل الزاكي وعدد من آباء الشهداء والنشطاء بزيارة تضامنية مع المفرج عنه الاستاذ علي مهنا. وكان قد اعتقل بسبب مشاركته في الاعتصامات المطالبة باطلاق سراح السجناء السياسيين. وما يزال نجله أسيرا لدى الخليفيين.

صورة من تظاهرة أهالي بلدتي أبو صبيح والشاخورة مساء الجمعة 23 يوليو للمطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي. وهذه واحدة من المسيرات اليومية التي يشارك فيها عائلات السجناء السياسيين. ويحاول الطغاة الخليفيون منع خروج هذه المسيرات بتهديد المشاركين وابتزازهم، ولكنه فشل في ذلك.

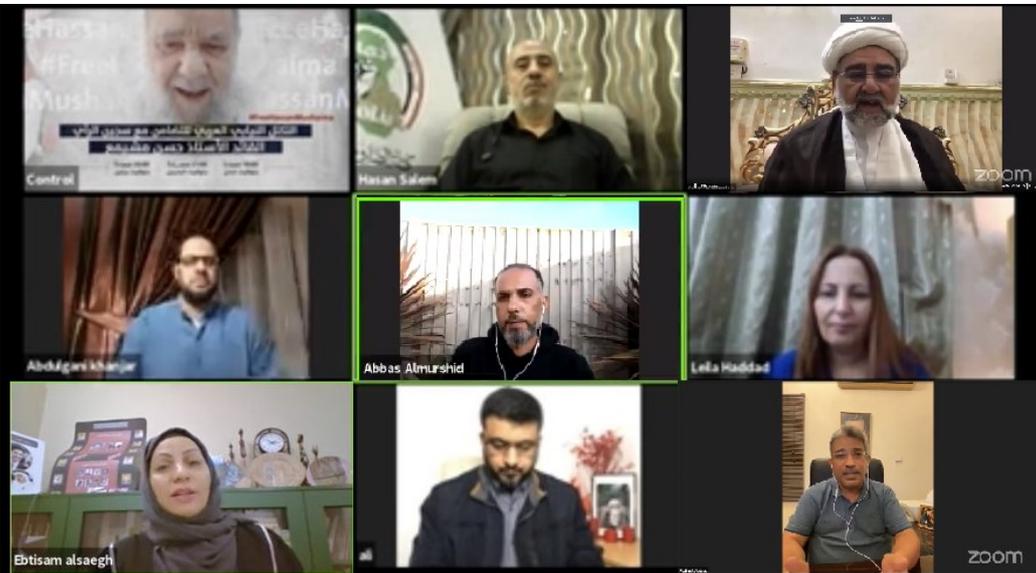
ضمن مسلسل الاعتصامات التي ينظمها النشطاء البحرينيون بشكل منتظم، التقطت هذه الصورة عصر السبت 24 يوليو، امام مكتب رئاسة الوزراء البريطانية. ويسعى النشطاء للضغط على حكومة لندن لتغيير سياستها الداعمة للعصابة الخليفية، ودفعها نحو دعم التحول الديمقراطي وإصلاح الوضع الحقوقي. ومع تخفيف قوانين التباعد والحظر على التجمعات، أصبحت هذه الاعتصامات تحظى باهتمام أكبر من قبل المارة. حيث توزع البيانات التي تتحدث عن معاناة الشعب.

مناضل وطني آخر يترجل

توفي في 24 يوليو المناضل يوسف حسن العجاجي، أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني في البحرين في العام 1955. ولد الفقيه في العام 1939 في المنامة، وانخرط منذ شبابه في العمل الوطني، وجمعه الدرب النضالي المشترك مع رموز وطنيّة بارزة في تاريخنا، بينهم القائد الوطني المرحوم أحمد



الذواودي، وبسبب دوره الوطني أعتقل في العام 1966، ثم نفي خارج البلاد، حيث بقي في المنفى حتى قيام الحياة النيابية الأولى في مطلع السبعينات، حين عاد إلى الوطن في ذروة النهوض الوطني والعمالي يومها. اعتقل يوسف العجاجي مرة أخرى في يونيو 1974، بعد شهر فقط من عودته من المنفى، في إطار حملة الاعتقالات التي شملت مجموعة من النشطاء الوطنيين والنقابيين، وكان واحداً من أول مجموعة طبّق عليها قانون أمن الدولة سي الصييت، ومكث بالسجن عدة سنوات.



تضامن نيابي عربي مع الاستاذ حسن مشيمع

في مساء السبت 3 يوليو نظمت ندوة بعنوان: التكتل النيابي العربي للتضامن مع سجين الرأي القائد الأستاذ حسن مشيمع. وشارك في الندوة كل من: النائب ليلى الحداد (من تونس)، عضو لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بمجلس النواب، والنائب حسن سالم من العراق، والنائب العراقي السابق، الشيخ محمد الهندواي والأستاذ عبد الغني خنجر والأستاذ فاضل عباس من البحرين. تميزت الندوة بحماس كبير وحضور فاعل، وأظهرت سعة الدعم لقضية شعب البحرين ورموزها خصوصا في الأوساط البرلمانية العربية والدولية.

نقل الدكتور عبد الجليل السنكيس إلى المستشفى في الأسبوع الثاني من إضرابه عن الطعام

الإضراب عن الطعام. الإنسان بمن فيهم عبد الهادي الخواجة)، حكم عليه بالسجن مدى الحياة في 22 يونيو/حزيران 2011.

في 15 يوليو/تموز 2021، أثار أعضاء البرلمان البريطاني فضيئته خلال جلسة شفوية في مجلس اللوردات حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، نتيجة اجتماع بين رئيس الوزراء البريطاني وولي العهد البحريني في يونيو/حزيران 2021، حيث لم يتم مناقشة حقوق الإنسان.

تحرك الآن! يطلب مركز الخليج لحقوق الإنسان من داعمي الدكتور عبد الجليل السنكيس التغريد باللغة العربية أو الإنكليزية لدعوة السلطات في البحرين إلى:

1. الإفراج الفوري وغير المشروط عن الدكتور عبد الجليل السنكيس وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان بمن فيهم عبد الهادي الخواجة من السجن؛
2. السماح للدكتور السنكيس ولجميع السجناء بالحصول على الرعاية الطبية أثناء وجودهم في السجن والتأكد من عدم تعرضهم لسوء المعاملة والإساءة؛
3. تسليم أبحاث الدكتور السنكيس لأسرته؛ و
4. ضمان وفي جميع الظروف قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين على القيام بأنشطتهم المشروعة دون خوف من الانتقام وبلا قيود على ذلك بما في ذلك المضايقة القضائية.

عند شروعه في الإضراب عن الطعام، قال إن الضابط محمد يوسف فخر رفض باستمرار جميع طلباته وأن الضابط صادر أبحاثه. احتج الدكتور السنكيس مراراً وتكراراً على سوء الرعاية الطبية، بما في ذلك حرمانه لأشهر طويلة من السدادات المطاطية لعكازاته التي يحتاجها للمشي. لم يتلق أي شيء حتى يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2021 يشعر مركز الخليج لحقوق الإنسان بالقلق من أن صحة الدكتور السنكيس التي تعرضت للخطر بالفعل وستعاني بشكل لا يمكن إصلاحه إذا لم يأكل أو يأخذ دوائه. أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية أخرى وخبراء الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في وقت سابق نداءات عديدة للسلطات لتوفير الرعاية الطبية المناسبة للدكتور السنكيس، وإطلاق سراحه. بالإضافة إلى إصابته بمتلازمة ما بعد شلل الأطفال ومرض فقر الدم المنجلي، فهو يعاني من انفتاق كل من القرص العنقي والقرص الفقري الناجم عن التعذيب وسوء المعاملة التي تعرض لها منذ اعتقاله في مارس/أذار 2011.

إن السنكيس، هو عضو مجموعة البحرين 13 (مجموعة من النشطاء والمدافعين عن حقوق

بتاريخ 18 يوليو/تموز 2021، نُقل المدافع البحريني عن حقوق الإنسان الدكتور عبد الجليل السنكيس، وهو أكاديمي ومدون، إلى المستشفى بعد عشرة أيام من بدء إضراب عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة والمضايقات في سجن جو. يطالب مركز الخليج لحقوق الإنسان السلطات بالإفراج الفوري عن الدكتور السنكيس، وفي حالة عدم القيام بذلك، الاستجابة لمطالبه حتى ينهي إضرابه عن الطعام.

تم نقل الدكتور السنكيس إلى مستشفى الأمن العام بالقلة للمراقبة في 18 يوليو/تموز 2021، بعد أن فقد 7 كغم وتدننت نسبة السكر في دمه في ظل مخاوف على وظائف بقية أعضاء الجسم وخاصة الكلى.

لقد بدأ الإضراب عن الطعام في 8 يوليو/تموز 2021، احتجاجاً على سوء المعاملة، بما في ذلك مصادرة كتاب قضى أربع سنوات في كتابته عن اللغات واللهجات المحلية. صدر الكتاب في أبريل/نيسان 2021، وتجاهلت سلطات السجن طلباته المتكررة بتسليمه لأسرته. في 19 يوليو/تموز 2021، أفادت وسائل إعلام حكومية أن مكتب النيابة العامة أحال طلب الدكتور السنكيس لبحثه إلى ديوان المظالم بوزارة الداخلية. كما تضمن بيان النيابة العامة معلومات خاطئة حول



الكونغرس يدعو وزارة الخارجية الأمريكية لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين

وأضاف المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية أن "الأدلة على الانتهاكات المروعة والمنهجية لحقوق الإنسان في البحرين واضحة تمامًا". واستطرد: "تنتطلع منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين إلى الإشراف المستمر من قبل الكونغرس، واتخاذ إجراءات قوية من قبل إدارة بايدن لدعم القيم الأساسية للولايات المتحدة، من خلال إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وضمان تقديم منتهكي حقوق الإنسان للعدالة في البحرين".

هذا وفضح سياسيون بريطانيون وأوروبيون ونشطاء حقوق الإنسان ما اعتبروه تواطؤ حكومات غربية في غرض نظرها على التجاوزات التي ترتكبها السلطات البحرينية، من اعتقالات وانتهاكات في حق مواطنيها، مستعرضين شهادات صادمة عما تعرض له عدد من المعتقلين والحقوقيين.

وشدد اللورد بول جيمس سكريفين عضو مجلس اللوردات البريطاني في أحدث ندوة نظمت عن حقوق الإنسان في البحرين أنه "على المملكة المتحدة تعليق تمويل الدعم الخليجي حتى تتمتع هيئة مستقلة مثل الأمم المتحدة بحق الوصول الكامل إلى المنامة، وتقديم تقرير كامل عن حقوق الإنسان، وأوضاع السجن، ويجب أن يكون ذلك شرطاً لاستمرار تمويل المملكة المتحدة".

وأضاف: "أعتقد أن المملكة المتحدة تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في انتهاكات حقوق الإنسان التي نراها في البحرين، وتضع مصالح تجارة الأسلحة قبل احترام حقوق الإنسان".

الإنسانية أو المهينة، وظروف السجن القاسية، بما في ذلك عدم توفر الرعاية الطبية الكافية في السجن، والاعتقال التعسفي، ووجود عدد معتبر من السجناء السياسيين، والتدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية، والقيود المفروضة على حرية التعبير" بالإضافة للانتهاكات الأخرى.

وعلق حسين عبد الله المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية قائلًا: "إن منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تقدر بشدة الإجراءات التي اتخذتها لجنة المخصصات بمجلس النواب، وتحت قيادة رئيسة اللجنة الفرعية باربرا لي، لتسليط الضوء على تدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين".

وشدد الحقوقي على ضرورة تكاتف الجهود الدولية لضمان تحقيق العدالة في البحرين، وإنهاء التعذيب، والإفراج عن السجناء السياسيين مثل زعيم المعارضة حسن مشيمع، والانتقال إلى الديمقراطية، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، من جميع المستويات وصولاً لأعلى منصب في الحكومة البحرينية".



يتحرك الكونغرس الأمريكي ويضغط على حكومة الرئيس جو بايدن لفرض المزيد من الضغوط على النظام البحريني، بسبب سجله السيئ في مجال حقوق الإنسان، ورصد انتهاكات جسيمة في حق عدد من النشطاء.

وفي أحدث تقرير أمريكي، سلطت لجنة المخصصات بمجلس النواب الضوء على الانتهاكات الصارخة والمستمرة لحقوق الإنسان في البحرين، من خلال الدعوة إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

وعبرت اللجنة عن القلق إزاء التقارير المستمرة عن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام الاحتجاز التعسفي والعنف، وعدم احترام الإجراءات القانونية الواجبة والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والتجمع. ودعت اللجنة وزارة الخارجية الأمريكية لإعطاء الأولوية للعمل مع حكومة البحرين، لإحراز تقدم ملموس، والدعوة لإنشاء مؤسسات ديمقراطية ومحاسبة المسؤولين، بما في ذلك في القوات المسلحة ووزارة الداخلية، عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وأطلعت "القدس العربي" على التقرير الذي سلطت فيه اللجنة الضوء بشكل خاص على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل حكومة البحرين، مع الاستشهاد بما ورد في تقرير حقوق الإنسان لعام 2020 الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، والتي سردت سلوك المنامة الفظيع ضد مواطنيها.

وخلص التقرير إلى أن "قضايا حقوق الإنسان المهمة تشمل: التعذيب، والعقوبة القاسية، أو

نواب بريطانيون يطالبون الخارجية بدعوة البحرين لإطلاق سراح السنكيس

19/07/2021

طالب خمسة نواب بريطانيين وزير خارجية بلادهم بدعوة السلطات الخليفة لإطلاق سراح الأكاديمي. أشار النواب في خطاب وجهوه إلى دومنيك وابدالوهاب ان السنكيس بدأ اضرابا عن الطعام منذ 12 يوما احتجاجا على سوء المعاملة في سجن جو. وذكر النواب أن السنكيس تعرض للتعذيب وصدر عليه حكم بالسجن المؤبد على خلفية قيادته لثورة 11 فبراير مع باقي قادة الثورة وبرزهم الرمز حسن مشيمع وابدالوهاب حسين والشيخ المقداد وابدالهادي الخواجة.

وأوضح النواب في رسالتهم بان منظمات حقوقية دولية دعت لإطلاق سراح هؤلاء القادة ومنها العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش. وطالب النواب وزير الخارجية بالدعوة لإطلاق سراح السنكيس والرمز حسن مشيمع وبإعادة أبحاث السنكيس التي صادرها مرتزقة ولي العهد الخلفي وتوفير العلاج اللازم له. والنواب الموقعون أندرو غوين ولورد براون والبارونة بينيت ولورد سكريفن ونيفندا ميشوو.

برلمانيون يطالبون بإطلاق سراح المنشد الإسلامي فواز عبد النبي

البحرين اليوم- المنامة، 09/07/2021

دعى نواب من مجلس العموم واللوردات البريطاني في رسالة مستعجلة إلى سفير البحرين في المملكة المتحدة إلى ضرورة الإفراج الفوري عن السجنين السياسي فواز عبد النبي.

وأشارت الرسالة التي وقع عليها اللورد بول سكريفن من حزب الديمقراطيين الأحرار والبارونة بانيت وجونيس إلى جانب النائبة ليلي موران، أشارت رسالتهم إلى جانب من تفاصيل التعذيب التي تعرض لها فواز لنزع اعترافاته بالإكراه. وذكرت



الرسالة أنه وضع في الحبس الانفرادي لمدة 11 يوم، تعرض خلالها للإعتداء الجنسي والتعذيب الوحشي.

وإلى جانب التعذيب في مركز الاحتجاز، لم يسمح لمحمي السجنين فواز بمرافقته في التحقيق مع النيابة العامة، والتي باشرت التحقيق معه في نفس المكان الذي تعرض فيه للتعذيب.

النواب عبروا في رسالتهم المستعجلة إلى سفير البحرين فواز آل خليفة عن استيائهم البالغ للإنتهاكات الجسيمة التي تعرض لها فواز عبد النبي.

ومن المزمع أن تعقد جلسة استئناف يوم الإثنين القادم للنظر في الحكم الذي صدر ضد فواز بالسجن 15 سنة في نوفمبر العام الماضي. وهو ما حدا بالنواب البريطانيين للمطالبة بصفة مستعجلة لإطلاق سراحه في ظل وجود انتهاكات جسيمة ومحاكمة شابته خروقات قانونية كثيرة.

برلمانية إيطالية تدعو جامعة لاسابينزا لتعليق التعاون مع الخليفيين

27/07/2021

دعت عضو البرلمان الإيطالي ورئيسة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان لورا بولديريني عميد جامعة لاسابينزا الإيطالية جامعة لاسابينزا إلى تعليق التعاون مع حكومة البحرين لكي لا تساهم إدارة الجامعة في المزيد من تبييض انتهاكات



حقوق الإنسان في البحرين لا سيما فيما يخص الحريات الدينية.

جاء ذلك في رسالة وجهتها النائبة إلى عميد الجامعة أعربت فيها عن قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين وبشأن الاتفاق الذي توصلت إليه جامعة "لا سابينزا" في روما مع البحرين في نوفمبر 2018 فيما يتعلق بإنشاء ما يسمى "كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي".

أشارت النائبة إلى جلسة عقدتها لجنة حقوق الإنسان في البرلمان أواسط هذا الشهر من قبل منظمة أمريكيات من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) والتي تطرقت للانتهاكات الإنسانية الجسيمة والممارسات التمييزية ضد غالبية المجتمع البحريني لا سيما الطائفة الشيعية.

وأوضحت أنها وجهت رسالة مع بعض الزملاء حول الأمر إلى حاكم ملك البحرين لوضع حد لاستخدام عقوبة الإعدام والظروف المؤلمة التي يتم فيها احتجاز السجناء في سجون البحرين لأسباب سياسية أو كمدافعين عن حقوق الإنسان. واختتمت النائبة رسالتها داعية عميد الجامعة إلى "تعليق علاقة التعاون مع السلطات البحرينية، من أجل تجنب مؤسسة أكاديمية مرموقة كالتي أنت عميدها عن المشاركة في حملات دعائية تهدف إلى إخفاء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها البحرين بخلاف القانون الإنساني الدولي".

وجّه نائب بارز في البرلمان الألماني رسالة إلى وزارة الخارجية الألمانية للاستفسار عن حالة المعتقل البحريني والناشط الحقوقي عبد الجليل السنجيس، وسأل توبياس بروغر "إلى أي مدى (وبأي طريقة) وزارة الخارجية والسفارة الألمانية في المنامة تتخذان إجراءات لصالحه؟"



وقال بفلوجر إن قضية "السنجيس" "جزء لا يتجزأ من ممارسات الحكومة البحرينية لترهيب المعارضين السياسيين وقمع الآراء الناقدة". وختم أن "الادعاءات ضد السنجيس لها دوافع سياسية، كما أن هناك أدلة على تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة في الحجز، وحرمانه من الرعاية الطبية اللازمة، والاتصال بأسرته".

عريضة في البرلمان البريطاني تطالب بإطلاق سراح حسن مشيمع

البحرين اليوم-لندن

في 6 يوليو نشر موقع البرلمان البريطاني عريضة تطالب بإطلاق سراح الزعيم السياسي الأستاذ حسن مشيمع ورموز المعارض وسجناء الرأي في البحرين.

وعبرت العريضة عن القلق البالغ إزاء استمرار اعتقال مشيمع منذ عشر سنوات وهو يبلغ من العمر ٧٣ عاماً.

وأدانت العريضة تعرض الرمز مشيمع "للتعذيب الوحشي والإهمال الطبي المطول" مؤكدة أن "حالته ما زالت تتدهور بشدة".

وأعربت عن أسفها لوفاة الشهيد عباس مال الله وحسين بركات، وهو ما "يؤكد أن قتل سلطات سجن جو في منع تفشي كوفيد-19 بين النزلاء". وفي هذا السياق حذرت العريضة من أن الأستاذ حسن مشيمع وآخرين من الفئات الأكثر عرضة للخطر.

وجددت العريضة الدعوة التي أطلقها البرلمان الأوروبي مؤخرا ودعى فيها إلى إطلاق سراح الأستاذ مشيمع وقادة المعارضة.

وفي سياق غير منفصل تناولت العريضة تصريحات السفير البريطاني في البحرين والتي أشاد فيها بإجراءات سجن جو من ناحية توفير الخدمات الطبية، معتبرة أنها تتناقض تصريحات "الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، الذين عبروا عن القلق من قتل السلطات المستمر في توفير الرعاية الطبية الكافية الرعاية في سجون البحرين". وقالت العريضة أن المجلس "يدين ما تقوم به السلطات من إهمال طبي ممنهج ضد السجناء". واستنكرت العريضة التأكيدات "الكاذبة التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة لهذا المجلس فيما يتعلق بتوفير الرعاية الطبية للسجناء السياسيين في البحرين".

واختتمت العريضة بدعوة الحكومة البريطانية "إلى استخدام كل النفوذ المتاح للضغط على البحرين من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين البحرنيين المعتقلين لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع". وخصت العريضة "القادة السياسيين الذين الذين يعتبرون أكثر عرضة لمخاطر (كوفيد-19) وهم: الأستاذ حسن مشيمع ود. عبد الجليل السنكيس والأستاذ عبد الوهاب حسين".



استخدام برمجيات التجسس لمجموعة إن إس أو الإسرائيلية في استهداف النشطاء

عائلة الصحفي السعودي جمال خاشقجي باستخدام برمجية بيغاسوس للتجسس، قبل وبعد مقتله، في إسطنبول في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على أيدي عملاء سعوديين، رغم النفي المتكرر من مجموعة إن إس أو.

وقد أثبت المختبر الأمني لدى منظمة العفو الدولية أن برمجية بيغاسوس للتجسس تم تركيبها بنجاح على هاتف خديجة جنكيز، خطيبة خاشقجي، بعد مقتله بأربعة أيام فقط.

كما استهدفت زوجته حنان العطار بهذا البرنامج التجسسي أكثر من مرة، خلال الفترة بين سبتمبر/أيلول 2017 وأبريل/نيسان 2018، وكذلك ابنه عبد الله الذي اختير هو الآخر ضمن المستهدفين من أفراد عائلة خاشقجي في السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ورداً على ادعاءات مشروع بيغاسوس، أصدرت مجموعة إن إس أو بياناً قالت فيه إن "تقنياتها لا تمت بأي صلة لجريمة القتل الشنعاء التي راح ضحيتها جمال خاشقجي"، وأضافت الشركة أنها "سبق لها أن أجرت تحقيقاً بشأن هذا الزعم، في أعقاب الجريمة الشنعاء، ونقول مرة أخرى إنه زعم لا أساس له من الصحة".

الهجوم على الصحفيين

وقد أظهر التحقيق حتى الآن أن ما لا يقل عن 180 صحفياً في 20 بلداً قد وقع عليهم الاختيار للاستهداف المحتمل باستخدام برمجية التجسس التابعة لمجموعة إن إس أو، خلال الفترة بين عامي 2016 و 2021، بما في ذلك صحفيون في أذربيجان، والمجر، والهند، والمغرب، وهي بلدان شهدت حملات قمعية مكثفة ضد وسائل الإعلام المستقلة.

وتسلط نتائج التحقيق الضوء على الضرر الحقيقي الناجم عن المراقبة غير المشروعة:

في المكسيك، استهدف هاتف الصحفي سيسيليو بينيدا قبل أسابيع معدودة من مقتله عام 2017. واكتشف مشروع بيغاسوس ما لا يقل عن 25 صحفياً مكسيكياً وقع الاختيار عليهم لاستهدافهم؛ وقالت مجموعة إن إس أو إنه حتى وإن كان هاتف بينيدا قد استهدف، فلا يمكن أن تكون أي بيانات تم جمعها من هاتفه قد أدت إلى وفاته.

استخدمت برمجية بيغاسوس للتجسس في أذربيجان، وهو بلد لم تعد فيه سوى قلة قليلة من وسائل الإعلام المستقلة. واختير أكثر من 40 صحفياً أذربياً كأهداف محتملة للمراقبة، حسبما تبين من التحقيق. وخلص المختبر الأمني لدى منظمة العفو الدولية إلى أن هاتف الصحفي المستقل سيفينتش واقفكيزي، الذي يعمل لدى قناة "ميدان" التلفزيونية المستقلة، قد أصيب ببرمجية بيغاسوس لمدة تزيد على عامين، حتى مايو/أيار 2021.

في الهند، اختير ما لا يقل عن 40 صحفياً من جميع وسائل الإعلام الكبرى في البلاد تقريباً كأهداف محتملة للتجسس عليهم خلال الفترة بين عامي 2017 و 2021. وأظهرت اختبارات الاستدلال العلمي الجنائي أن هاتف سيدهارت فراداراجان وم ك فينو، مؤسس شبكة "ذي واير" الإعلامية المستقلة على الإنترنت، قد أصيب ببرمجية بيغاسوس للتجسس في شهر يونيو/حزيران 2021. البقية على صفحة 6

مجدداً إن الرسالة التي تسعى الشركة لتحقيقها هي "إنقاذ الأرواح". ويمكن الاطلاع على ملخص أوفى لرد مجموعة إن إس أو في هذا الموقع.

التحقيق

يدور محور هذا التحقيق حول برمجية بيغاسوس للتجسس التي ابتكرتها مجموعة إن إس أو للتقنيات، وهي برمجية يتم تركيبها خلسة في هواتف الضحايا، مما يسمح للمهاجم بالاطلاع الكامل كل ما يحمله الجهاز من رسائل نصية، ورسائل البريد الإلكتروني، والتسجيلات الصوتية والمرئية، والميكروفون، والكاميرا، والاتصالات، وبيانات المعارف المسجلة على الجهاز.

وعلى مدى الأسبوع القادم، تعتزم المؤسسات الإعلامية المشاركة في مشروع بيغاسوس - بما في ذلك صحيفة ذي غارديان البريطانية، ولوموند الفرنسية، وزوت دويتشه تسايتونج الألمانية والواشنطن بوست الأمريكية - نشر سلسلة من القصص والتحقيقات الصحفية التي تكشف بالتفصيل كيف تم اختيار زعماء العالم والساسة ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين باعتبارهم أهدافاً محتملة لبرمجية التجسس المذكورة.

ومن خلال البيانات المسربة والتحقيقات التي أجرتها منظمة "القصص المحظورة" وشركاؤها الإعلاميون، أمكن لهم تحديد العملاء المحتملين لمجموعة إن إس أو في 11 بلداً، هي: أذربيجان، والبحرين، والمجر، والهند، وكازاخستان، والمكسيك، والمغرب، ورواندا، والسعودية، وتوغو، والإمارات العربية المتحدة.

هذه الأمور التي أميط اللثام عنها لا بد أن تكون بمثابة حافز للتعبير؛ لا يجوز بعد الآن إطلاق العنان لقطاع المراقبة ومنحه حرية التصرف كما يشاء من جانب حكومات لها مصلحة محققة في استخدام هذه التكنولوجيا لاقتراح انتهاكات حقوق الإنسان

الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية أنياس كالامار ولم تتخذ مجموعة إن إس أو ما يكفي من الإجراءات للحيلولة دون استخدام أدواتها في المراقبة غير المشروعة التي تستهدف النشطاء والصحفيين، بالرغم من أنها إما كانت تعلم - أو لنقل كان ينبغي لها أن تعلم - أن هذا كان يحدث بالفعل.

وقالت أنياس كالامار: "الخطوة الأولى التي يجب على مجموعة إن إس أو أن تتخذها هي المبادرة فوراً بإغلاق أنظمة العملاء حيثما تتوفر أدلة جديرة بالتصديق على سوء استخدامها. ومشروع بيغاسوس يقدم أيضاً من هذه الأدلة".

استهداف عائلة خاشقجي

كما ظهرت أثناء التحقيق أدلة على استهداف أفراد

أظهر تحقيق واسع النطاق بشأن تسرب بيانات 50 ألفاً من أرقام الهواتف، التي كان أصحابها مستهدفين للمراقبة، فيما يبدو، أن برمجيات التجسس التي ابتكرتها مجموعة إن إس أو قد استخدمت في تسهيل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق هائل في مختلف أنحاء العالم. ومن بين المستهدفين لهذا التجسس رؤساء دول، ونشطاء، وصحفيون، بما في ذلك عائلة الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

إن مشروع بيغاسوس يكشف للعيان كيف وجدت الحكومات القمعية في برمجية التجسس لمجموعة إن إس أو السلاح المفضل في مسعاها لتكميم أفواه الصحفيين، والاعتداء على النشطاء، وسحق أي معارضة، الأمر الذي يهدد ما لا يُحصى من الأرواح

وقد اضطلع بهذا التحقيق "مشروع بيغاسوس" (Pegasus Project)، وهو مشروع رائد أثمر عنه التعاون بين أكثر من 80 صحفياً من 17 مؤسسة إعلامية في 10 بلدان، بتنسيق من منظمة "قصص محظورة" (Forbidden Stories)، وهي منظمة غير ربحية تتخذ العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها، وبدعم في من منظمة العفو الدولية. وفي إطار هذا المشروع، تم إخضاع الهواتف المحمولة لاختبارات بأحدث أساليب الاستدلال العلمي الجنائي بغية اقتفاء أي آثار لبرمجيات التجسس.

وقالت الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية أنياس كالامار: "إن مشروع بيغاسوس يكشف للعيان كيف وجدت الحكومات القمعية في برمجية التجسس لمجموعة إن إس أو السلاح المفضل في مسعاها لتكميم أفواه الصحفيين، والاعتداء على النشطاء، وسحق أي معارضة، الأمر الذي يهدد ما لا يُحصى من الأرواح".

وأضافت كالامار قائلة: "هذه الحقائق التي كشفت تنسف أي ادعاءات لمجموعة إن إس أو بأن تلك الهجمات نادرة الحدوث، وتعود إلى استخدام منحرف لتقنياتها. فلئن كانت الشركة تزعم أن برمجية التجسس التي ابتكرتها لا تُستخدم إلا في التحقيقات المشروعة المتعلقة بالجرائم والإرهاب، فمن الواضح إن تقنياتها تسهل إساءة الاستخدام بصورة شاملة؛ وترسم الشركة صورة تكتسي الشرعية، في الوقت الذي تتربح فيه من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان".

وقالت كالامار: "من الواضح أن أفعال الشركة تثير أسئلة أوسع نطاقاً عن الغياب الشامل للضوابط والمراقبة الذي هيا مرتعاً خصباً لتفشي الاستهداف غير المشروع للنشطاء والصحفيين

بلا ضابط ورباط. وإلى أن يحين الوقت الذي تظهر فيه هذه الشركة، بل هذا القطاع بوجه عام، قدرته على احترام حقوق الإنسان، فلا بد من فرض حظر فوري ومؤقت على تصدير وبيع ونقل واستخدام تقنية المراقبة".

وقد أرسلت مجموعة إن إس أو رداً مكتوباً إلى منظمة "قصص محظورة"، وشركائها الإعلاميين، قالت فيه إنها "تنفي بشدة... المزاعم الكاذبة" الواردة في التقرير؛ وأضافت أن تقرير المشروع المشترك يستند إلى "افتراضات خاطئة"، و"نظريات غير مؤكدة بالأدلة"، وقالت



استخدام برمجيات التجسس البقية من ص 5

كما أظهر التحقيق اختيار صحفيين يعملون في وسائل إعلام عالمية كبرى، مثل الأسوشيتدبرس، والسي إن إن، ونيويورك تايمز، وروترز، كأهداف محتملة للتجسس عليهم. وكان من أبرز هؤلاء المستهدفين من الصحفيين والصحفيات الصحفية رولا خلف، رئيسة تحرير صحيفة فاينانشل تايمز.

وقالت أنياس كالامار "إن عدد الصحفيين الذين وقع الاختيار عليهم ليكونوا أهدافاً محتملة يُظهر في أجلي وضوح كيف يتم استخدام برمجية بيغاسوس كأداة لترهيب وسائل الإعلام الناقدة للحكومات؛ الأمر هنا يتعلق بالتحكم في السردية العامة للأحداث، ومقاومة النقد والتحصيص، وقمع أي صوت معارض".

وأضافت كالامار قائلة: "هذه الأمور التي أميط اللثام عنها لا بد أن تكون بمثابة حافز للتغيير؛ لا يجوز بعد الآن إطلاق العنان لقطاع المراقبة ومنحه حرية التصرف كما يشاء من جانب حكومات لها مصلحة محققة في استخدام هذه التكنولوجيا لاقتراح انتهاكات حقوق الإنسان".

كشفت النقاب عن البنية التحتية لبيغاسوس تصدر منظمة العفو الدولية اليوم التفاصيل الفنية الكاملة لتحقيق الاستدلال العلمي الجنائي المعقدة التي اضطلع بها مختبر الأمن لدى المنظمة في إطار مشروع بيغاسوس.

ويوثق تقرير منهجية المختبر تطور الهجمات التي استخدمت فيها برمجية بيغاسوس للتجسس منذ عام 2018، ويتناول بشيء من الإسهاب البنية التحتية لهذه البرمجية، بما في ذلك أكثر من 700 مجال يتعلق ببرمجية بيغاسوس.

وتقول إتيان ماينير، وهي أخصائية تكنولوجية بمختبر الأمن لدى منظمة العفو الدولية: "إن مجموعة "إن إس أو" تزعم أن برمجيتها تستعصي على الاكتشاف، ولا تُستخدم إلا في التحقيقات الجنائية المشروعة، وما نحن الآن نسوق الدليل الدامغ على بطلان هذا الزعم السخيف". وليس هناك ما يوحي بأن عملاء مجموعة "إن إس أو" لم يستخدموا هم الآخرون برمجية بيغاسوس في تحقيقاتهم بشأن الإرهاب والجرائم؛ كما أن كونسورتيوم "القصص المحظورة" وجد ضمن البيانات أرقاماً تخص مجرمين مشتبهاً فيهم.

وأضافت إتيان ماينير قائلة: "لا بد من وضع حد للانتهاكات الواسعة النطاق التي تسهل برمجية بيغاسوس ارتكابها؛ وأملنا أن تكون الأدلة الدامغة التي سوف ننشرها على مدى الأسبوع القادم حافزاً يدفع الحكومات لإصلاح قطاع المراقبة الذي لا يخضع لأي ضوابط".

وقالت مجموعة إن إس أو إنها "تنفي بشدة" هذه الادعاءات، وقالت إن "الكثير منها هي نظريات لا تؤيدها أي أدلة، مما يثير شكوكاً خطيرة حول مصداقية مصادركم، فضلاً عن الأساس الذي تستند إليه قصتكم". ولم تؤكد مجموعة "إن إس أو" تنفي أسماء الحكومات التي تُعد من عملاء المجموعة، ولو أنها قالت إن مشروع بيغاسوس اعتمد على "افتراضات مغلوبة" في هذا الصدد. وبالرغم من نفيها الإجمالي للادعاءات، فإن مجموعة "إن إس أو" قالت إنها "سوف تواصل التحقيق في جميع الادعاءات الجديرة بالتصديق فيما يتعلق بسوء الاستخدام، وسوف تتخذ الإجراءات الملائمة بناء على نتائج التحقيقات".

محكمة خليفية تسجن 3 أطفال انتقاماً بسبب نشاطهم

29 يونيو، 2021

الماضي، الذي صادف الذكرى العاشرة لانتفاضة 2011 المطالبة بالديمقراطية. وقال بيل فان إسفلد، المدير المشارك لحقوق الطفل في هيومن رايتس ووتش:

"إن الانتهاكات التي يرتكبها نظام العدالة الجنائية في البحرين، هي الحلقة الأحدث في سجل طويل من إيذاء الأطفال".

وأضاف إسفلد أن الغرض من تلك الانتهاكات "توجيه رسالة قمعية".

كانت جماعتان حقوقيتان، كشفنا في تحقيق استقصائي أن نحو 13 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاما اعتُقلوا من مطلع فبراير/ شباط إلى منتصفه.

لدى محاولة السلطات قمع المحتجين ومنعهم من التجمع لإحياء الذكرى العاشرة للانتفاضة.

ضرب على الأعضاء التناسلية

ونقل تحقيق منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، ومقره لندن، عن الأطفال وأسره القول:

إن خمسة أطفال اعتُقلوا في 14 و15 فبراير إن شرطيين في ذلك المركز ضربوهم وأهانوهم وهددوهم بالصعق بالكهرباء من بطارية سيارة.

والشهر الجاري، انطلقت حملة إلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي للدفاع عن الأطفال بسجون النظام البحريني ممن كانت تقل أعمارهم عن 18 عاما عند الاعتقال.

وأعلن نشطاء وبينهم حقوقيون انطلاق الحملة تحت هاشتاق #حقيهم، وأكدوا أن الغرض من الحملة هو دعم حق هؤلاء المعتقلين في أن يعيشوا طفولتهم بشكل طبيعي مع أسرهم.

بدلاً من القضاء على مستقبلهم ببقائهم في السجون. وشددوا على حق الأطفال الذين لهم آباء في السجون أن ينعموا بأحضان آبائهم، مطالبين سلطات النظام بإعادة الحياة الطبيعية لهؤلاء الأطفال عبر إطلاق سراحهم.

وأضافوا أن أطفال البحرين هم جيل المستقبل، وحقهم أن يكونوا على مقاعد الدراسة بدلاً من السجون. وأكدوا على حقهم بأن يتم تطبيق القانون عليهم بأثر رجعي من خلال قانون العدالة الإصلاحية للأطفال.

عاقبت محكمة تابعة للنظام البحريني 3 أطفال بالسجن لمدة سنة على خلفية مشاركتهم في احتجاجات سلمية مناهضة للنظام.

وأصدرت المحكمة الكبرى الجنائية حكماً بالسجن لمدة سنة بحق كلا من: علي أحمد خميس 17 سنة، مهدي عبد الوهاب 17 سنة، حسن جعفر حسن 18 سنة.

وانتقدت الحقوقيّة البحرينية ابتسام الصانع هذا الحكم الجديد بحق الأطفال متسائلة إن كان قانون العدالة الإصلاحية سينصفهم ويحميهم من سوء المعاملة.

ووجهت المحكمة لهؤلاء الأطفال تهماً في 4 قضايا وصدرت ضدهم أحكام بالحبس 3 سنوات في كل قضية سنة.

وستكون جلسة محاكمتهم القادمة بتاريخ 15-7-2021 للحكم في القضية الرابعة.

وجميع التهم المنسوبة لهم تتمثل بحرق إطارات سيارات خلال تظاهرات شعبية خلال إحياء الذكرى العاشرة لثورة 14 فبراير.

وبحسب مصادر حقوقية، فقد تعرض هؤلاء الأطفال لسوء المعاملة، وبعضهم قدم للمحاكمة دون تحقيق.

وتستمر محاكم النظام في محاكمة الأطفال. رغم مصادقة ملك البحرين حمد بن عيسى في 16 فبراير الماضي على قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة.

بعد إقراره من مجلسي الشورى والنواب، والذي يأتي تزامناً مع استهداف السلطات البحرينية المنهج للأطفال.

فضلاً عن اعتقال ومحاكمة العشرات منهم منذ انطلاق شرارة احتجاجات ثورة 14 فبراير/ شباط 2011، ومحاكمتهم تحت قانون مكافحة الإرهاب.

في حين وجّه النائب العام «علي فضل البوعينين»، أعضاء النيابة العامة لتطبيق مقاصد «قانون العدالة الإصلاحية للأطفال» «ومراعاة أحكامه أثناء التحقيق.

والمتهم فيها من تزيد أعمارهم على 15 سنة حتى 18 سنة.»

ونددت منظمة العفو الدولية بمحاكمة السلطات البحرينية للأطفال في قضايا سياسية.

وقالت «إن ذلك يتعارض مع قانون العدالة الإصلاحية للأطفال واتفاقيات حقوق الطفل.

وطالبت المنظمة في بيان سابق، حكومة البحرين بالالتزام باتفاقية حقوق الطفل، ومعاملتهم وفقاً لمبادئ نظام عدالة الطفل. والأخذ في الاعتبار مستقبل هؤلاء الأطفال.

كان حقوقي في منظمة دولية بارزة، دعا المملكة المتحدة والولايات المتحدة وحكومات أخرى إلى ضمان عدم استخدام دعماً الأمني للبحرين في تعذيب الأطفال وإذلالهم.

تهديد بالاعتصاب جاء ذلك في أعقاب تحقيق استقصائي كشف النقاب عن تعذيب قوات الأمن البحرينية أطفالاً وتهديدهم بالاعتصاب والصعق الكهربائي.

وذلك بعد اعتقالهم في قضايا متعلقة باحتجاجات اندلعت منتصف الشهر



مهدي عبد الوهاب سلمان



علي احمد خميس



حسن جعفر حسن

الانقلاب على ثورة تونس استمرار لمشروع قوى الثورة المضادة

تونس هي الدولة الوحيدة التي انتصرت فيها الثورة الشعبية. كان ذلك بهدف التعطيم على خطط تحالف قوى الثورة المضادة لاتمام مهماتها لاحقاً. وبإسقاط التجربة التونسية يعتقد الأشرار ان الطريق لتدمير الشعوب العربية وادخال اليأس في قلوب ابنائها سيكون سهلاً. فلم يبق، في نظرهم، من آثار الربيع العربي سوى التجربة التونسية التي سعوا منذ البداية لمنع سقوط نظامها كاملاً، وحسروا بالتغيير بشخص الرئيس فحسب. وقد شجعهم لارتكاب جريمتهم ما فعلوه بمصر في مثل هذه الايام قبل ثمانية اعوام عندما قاموا بهندسة وضع شعبي وسياسي أتاح لهم التدخل بتوحش، مستهدفين جماعة الاخوان المسلمين والرئيس المنتخب، وأراقوا من دماء المصريين أنهاراً، وما يزالون يفعلون. هذا التوحش في التعاطي مع محاولات التغيير السياسي في المنطقة العربية انطلق من تحالف قوى الثورة المضادة التي تسعى لحماية الاستبداد والاحتلال. انها معادلة شيطانية توافق عليها طغاة الخليج ومصر من جهة والمحتلون الاسرائيليون على الطرف الآخر. وقد تحقق بعض ما خططوا له، فأصبح هناك تطبيع لم يكن في الحسبان قبل حدوثه، وكان هناك الدعم الاسرائيلي الامني الذي انكشفت آخر صفحاته في مشروع بيجاسوس.

فالإي أين تسير اوضاع المنطقة؟ وهل يعني هيمنة تحالف قوى الثورة المضادة انتصاراً نهائياً للاستبداد والاحتلال وهزيمة ساحقة للشعوب؟ هذا ما يأمله المشاركون في التحالف الشريير، ولكن الله في خلقه شؤون: ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين. فتوسع دائرة الاضطهاد والقمع والاستبداد والديكتاتورية يحدث تفاعلاً متسلسلاً حتى يصل الى نقطة الانفجار، على غرار ما حدث قبل عشرة اعوام. ولن يستطيع التحالف الشريير سحق الشعوب العربية في كل مرة، خصوصاً بعد ان سجلت قوى المقاومة انتصارات كبيرة على الاحتلال الصهيوني. ولذلك فالمتوقع ان تنتصر إرادة الشعوب في الانفجار الشعبي المقبل، لان تلك هي سنة الحياة، فالشعوب تنتصر، وان هزمت مرة فانها لا تستسلم، بل تستعيد قوتها وتعيد الكرة من جديد. الاماراتيون والخليفيون يعلمون ذلك جيداً، ولذلك يمعنون في القمع والاضطهاد على امل سحق إرادة التغيير لدى الشعوب. والأمل ان يواصل المناضلون صمودهم سواء في السجون او خارجها، لان التغيير السياسي ضرورة تقتضيها مصالح الأمة وان كان المحتلون يسعون لمنع حدوثه بأية وسيلة لديهم. مطلوب من المناضلين الاستعانة بالله وحده وعدم انتظار الدعم من احد، فالله غالب على امره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

حركة احرار البحرين
الاسلامية
30 يوليو 2021

المباشر في ليبيا بدعم خليفة حفتر واستهداف الحكومة التي اعترف العالم بها. والهدف استئصال كل ما يتصل بالربيع العربي من ثورة وانجازات.

التحالف الشريير يضم الكيان الاسرائيلي الذي مهدت الامارات والخليفيون لتسهيل اقتحامه الساحة السياسية العربية من اوسع ابوابها. وما الاعلان عن نظام "بيغاسوس" مؤخراً الذي طورته شركة اسرائيلية واستخدم لاختراق هواتف اكثر من 50 الف انسان في العالم الا ضمن سياق التدخلات التي تمارسها قوى الثورة المضادة لمنع التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط بكل الوسائل: السياسية والامنية والعسكرية. وحيث ان تونس كانت هي المنطلق للربيع العربي، وهي التي استعصت على كافة المحاولات لمنع قيام ممارسة ديمقراطية محدودة، فقد اصبح من اولويات قوى الثورة المضادة استهدافها مهما كان الثمن. ومن المؤكد وجود حاجة لتبرير اي تدخل اجنبي في شؤون الدول التي شهدت حراكاً ثورياً قبل عشرة اعوام. هذه المرة سبق الانقلاب الذي قاده الرئيس قيس سعيد على التجربة السياسية في بلده اتصالات مستمرة من ابوظبي مع رموز نافذة في الحكم التونسي، الامر الذي سهّل مهمة الانقلاب على البرلمان والدستور. ويمكن القول ان ما جرى في تونس يحتل المرتبة الثانية من حيث نجاح خطط التحالف الشريير. فاذا كان التدخل العسكري في البحرين باكورة تلك التدخلات لفرض ارادة مجموعة التحالف الشريير، فان تجربة هذا التحالف في مصر كانت مشجعة للغاية. فقد سحقّت المعارضة في ذلك البلد العربي العريق بلا رحمة او هوادة، حتى قتل الرئيس المنتخب باحدى الزنانات تحت إشراف العسكر الذي يديره السياسي. وبصمت الشعوب العربية عما جرى في مصر، بعد افتعال تظاهرات واحتجاجات ضد الاخوان، فقد تم التهديد لمزيد من التدخلات العسكرية الوقحة. منذ البداية كان لدى تحالف قوى الثورة المضادة خطة للانقلاب على الوضع في تونس واعادتها الى اوضاع ما قبل الثورة التي فجرها المواطن محمد بوعزيزي الذي حرق نفسه ومهد الطريق لانطلاق ثورات الربيع العربي. وفجأة تم الإعلان عن رحيل زين العابدين بن علي عن الحكم، وتوقف التغيير عند ذلك الحق. وتم الإبقاء على النظام كاملاً بدون الرئيس. وتم الترويج لمقولة ان

تواصل معاناة الشعوب العربية في ظل تغول الاستبداد والمستبدين. وجاء الانقلاب على الديمقراطية في تونس منسجماً مع سياسات قوى الثورة المضادة ومشاريعها منذ أكثر من عشرة اعوام. وما جرى في تونس يوم الاثنين 26 يوليو انما هو استمرار لنمط التصدي للشعوب وتطلعاتها، ذلك التصدي الذي انطلق بشكل فاضح في منتصف مارس 2011 عندما تدخلت القوات السعودية والاماراتية لضرب ثورة شعب البحرين. يومها صمت الجميع خارج البحرين، وترك شعبها يتلقى الضربات المروعة من قبل الغزاة والمحتلين. حينها طرحت مقولات غريبة عن روح الربيع العربي الذي يفترض انه كان تجسيدا حقيقياً لتطلعات الشعوب نحو الحرية والديمقراطية. فطرحت مقولات طائفية ومذهبية لتكتمل دائرة الاستفراء بشعب البحرين. فهو "شيعي" و "عميل لإيران" و "ثورته طائفية". هذا ما طرحه رموز سياسية ودينية كبيرة استدرجت للانخراط في مشروع قوى الثورة المضادة التي تضم كلا من السعودية والامارات ومصر وحكومة البحرين بالاضافة للكيان الاسرائيلي. لقد كان ذلك التدخل فحصاً مباشراً للوعي العربي ومدى قدرته على معرفة الحقيقة والتصدي للثورة المضادة. ولكن صمت الجميع خارج البحرين وفر لتحالف قوى الثورة المضادة قوة معنوية عالية شجعتها على مواصلة مشروع التصدي للشعوب وثوراتها والفتك بها بدون رحمة.

ان ما جرى في تونس بعد عشرة اكثر من عشرة اعوام من الاجتياح السعودي - الاماراتي للبحرين استمرار لذلك التدخل. فلو تحركت الأمة آنذاك ووقفت مع شعب البحرين ودعمته في التصدي للعدوان لساهم ذلك في كسر ارادة التحالف الشريير. ولكن عدم حدوث ذلك دفعها للتدخل في سوريا لحرف مسار ثورتها نحو العنف وفي العراق لتشجيع الارهاب ليكون نزيعة لاستخدام القوة المفرطة ضداً لشعوب بدعوى مكافحة الارهاب. ثم تواصلت التدخلات الأخرى المروعة. فما هي الا اقل من عامين حتى استهدفت تجربة مصر شبه الديمقراطية، ودعمت قوى الثورة المضادة الانقلاب العسكري الذي قاده عبد الفتاح السيسي ليمارس في الارض فساداً غير مسبوق، وليفجر في الخصومة ضد الاخوان المسلمين الذين اسقطت حكومتهم وقتل شبابهم ونسأؤهم ونكل بهم أبماً تنكيل. وما احكام الاعدام بالجملة التي تصدر بحق افرادهم المعتقلة الا احد مصاديق الحرب الشاملة على اية محاولة للتحوّل الديمقراطي خصوصاً ما يسمى بالاسلام السياسي. وتواصلت تدخلات التحالف الشريير، فبدأ العدوان على اليمن بعد ان تمرد شعبها على ما سمي "المبادرة الخليجية" وأسقط حكومة عبد ربه هادي منصور المدعومة من السعودية والامارات. فكيف يتمرد الشعب اليمني على إرادة قوى الثورة المضادة؟ ولولا صموده واستبساله طوال ستة اعوام من الحرب لثم استئصاله من الارض. وجاء التدخل الاماراتي



الشهيد الخالد، من وحي كربلاء

بملحمة الطف عند القتال
بإرث الحسين اكتسى بالكمال
ليعرج نحو السما في جلال
وعاثوا الفساد وعاشوا الضلال
وبالأفق لاحت ليالٍ ثقال

مدادا جرى من أمقي الرجال
تردها خيلها والجمال
هتافا يُردّد، شعرا يُقال
وعنوانُ درسٍ ورأسُ المقال
كينبوع ماءٍ نقيّ زلال
غدا الصخرُ أيقونةٌ للجمال
مفاصلها القتل والاعتقال
فيشتاق ذو ثورةٍ للوصال

ويا دمّ من يعشقون النضال
ويا من ورثت العلا والكمال
وعند اصطكاك القنا والنصال
ومن حاجبيك يلوح الجلال
ولاح لعينيّ طيبُ الخصال
لتحمي بقاياها بين التلال
تكفّن أشلاءه بالرمال
ويا صرخةً رددتها الجبال
وحيداً تفديّه ريح الشمال
تربصُ والموتُ يُنهى الجدل
وكنّت المعاني وكنّت الجمال
وعلمتنا الصبر والاعتدال
وروحك شعلتها ما تزال
سأضرب للناظرين المثل

لتصنع نصراً بعيد المنال
أتعرف يا صاحبي ما الوصال
ومن عن خطاب الرسالات مال
لنحتسي الحبّ حتى الثمال
ونكرع كأسّ الطلا في خيال
فعالمننا فاسدٌ لا محال
دماءٍ أسيلت وأخرى تُسال
وسرت على هدي خير الرجال
لتقلع داء الفساد العضال
وقد حان وقت السرى والنزال
وماتوا جميعاً بيوم القتال
ومرحى له، حاز كلّ الكمال

فديتك شلوا غداة النزال
توقف قلبُ الوجود الذي
ترجّل عن كاهليه الشهيد
وخلف قوما أماتوا الحياة
على الخافقين تجلى الردى

شهادته سجلتها الدماء
وصرخته زلزلت كربلاء
قروناً تمر ويبقى الصدى
شعارُ الإباء ومعنى الوفاء
إذا مس يوماً ضميراً غدا
وان لأمس الصخر مثل النسيم
من الطف لاحت لنا ثورة
إذا ذكرت هلل الصامدون

فيا صرخة الحق من كربلاء
ويا ابن عليّ وسبط الرسول
رأيتك طيفاً على الخافقين
ومن وجنتيك يلوح السناء
فلم ير قلبي غير الندى
رأيت الظبا سرعات الخطى
وهبت رياح الصبا نحوه
فيا ثائرا جللته الدماء
لك الله يا مثخنا بالجراح
وقفت وتعلم ان الحتوف
فكنت الشعار وكنّت الهتاف
منحت الكلام أصول الكلام
وقلت وقد طافت الذكريات
أنا الحقّ والمجدّ والعدايات

أيا راكباً سهوة المستحيل
أتعرف ما الحب ما الذكريات؟
أتعلم ما قاله الناكثون
تعال إلينا بليل طويل
ودعنا نعربد من وحيه
فما شأننا ان ركبنا المحال
فيا سيدي يا شهيداً على
سعيّت لإصلاح شأن العباد
ورحت تواجه أعتى الطغاة
أخا الحرب كنت الإبا والصمود
صعدت شهيدا لرب السماء
سلام على السبط في الخالدين

الصراخ لحقوقهم وخصوصياتهم، وطالبوا الحكومة البريطانية باتخاذ اجراءات ضد حلفائها في الرفاع، ولكن بدون جدوى. ويعيش اللاجئون البحرانيون في بريطانيا هواجس التجسس والاعتداء الخليفي بشكل مستمر، خصوصا بعد حوادث عديدة في هذين الجانبين. والأمل ان تؤدي الجهود التي قامت بها المنظمات الحقوقية لمواجهة التعاون الشرير مع الكيان الاسرائيلي في مجالات التجسس الالكتروني واتخاذ اجراءات رادعة لتلقيها دروسا تمنعها من تكرار جرائمها مستقبلا. فاذا كانت الدول الديمقراطية غير قادرة على توفير هذه الخصوصية لمواطنيها فما جدوى الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان وإقامة حكم القانون؟ مطلوب اجراءات صارمة تجرم قيام اية دولة خارج الحدود تخترق اجهزة معارضيتها وتنتهك خصوصياتهم.

لقد ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم عن هؤلاء بشكل واضح: "ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيشركهم بعداب أليم". فما الذي فعله أولئك الشهداء ليجعلهم مذنبين يستحقون التعذيب حتى الموت؟

الثالثة: تمر هذه الايام الذكرى الثانية لإعدام الشابين علي العرب وأحمد الملالي في 27 يوليو 2019. كانت جريمة بشعة ارتكبتها الطاغية الحالي وعصابته عن سبق إصرار وترصد، ولم تنفع كافة محاولات وقف تنفيذ تلك الجريمة، برغم تدخل المنظمات الحقوقية الدولية والبرلمانيين الدوليين، والمناشدات التي صدرت من شتى الاطراف. فيبعد 24 شهرا على تنفيذ تلك الجريمة، ما المبرر الأخلاقي والديني للحديث بلغة الاحترام للرموز التي ارتكبت الجريمة؟ أين هي لغة الإباء والكرامة والعزة التي نضحت بها كلمات أمهات الشهداء مثل والدة علي مشيعم وعلي المؤمن وعلي الشيخ وعلي بداح؟ من يملك الجرأة لتخطي مشاعر عائلات هؤلاء ومصافحة قاتليهم. وقيل هؤلاء الشهداء ألم يوقع الطاغية حمد الخليفة على إعدام سامي مشيعم وعباس السميع وعلي السنكيس؟ أليس ذلك قتلا عمدا وإزهاقا لأرواح بريئة؟ فما جزاء القتل؟ وأين هي روح ثورة 14 فبراير التي دفعت عشرات الآلاف من المواطنين للخروج في الشوارع مطالبين بانهاء الحقبة الخليفية السوداء؟ فمن يتعب من النضال فليس عليه جناح ان يتنحى، ومن يخشى تبعات الموقف السياسي المطالب بالتغيير فليس مطالباً بتحميل نفسه ما لا يطيق. اما التبرع بحماية الجلادين والقتلة والسفاحين وهدامي المساجد تحت مسميات "العقلانية" و "الواقعية السياسية" ومقولة "عفا الله عما سلف" فهو انحياز للظالم ضد المظلوم، ووقوف مع القاتل ضد الضحية. وهذا ليس من شيم المؤمنين والأحرار خصوصا أهل البحرين الذين عرفوا بشكيتهم وولائهم للإسلام ورموزه خصوصا الشهداء وعلي رأسهم الامام الحسين بن علي الذي يسعى الخلفيون لطمس ذكره والتكليل بمن يسعى للاحتذاء بسيرته. رحم الله الشهيد علي العرب وأحمد الملالي، والشهداء الثلاثة قلوبهم سامي مشيعم وعلي السنكيس وعباس السميع الذين مزقت جسد كل منهم أربع رصاصات خليفية حاقدة ثم سلمت ملابسهم الملطخة بدمائهم الزاكية الى أمهاتهم إمعانا في الظلم والاضطهاد والتكليل والشماتة.

الرابعة: جاء الكشف الاسبوع الماضي عن مشروع بيغاسوس الذي يتضمن برمجيات التجسس التي ابتكرتها مجموعة "إن إس أو" الاسرائيلية الذي استخدم لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق هائل في مختلف أنحاء العالم. ومن بين المستهدفين لهذا التجسس رؤساء دول، ونشطاء، وصحفيون، بما في ذلك عائلة الصحفي السعودي جمال خاشقجي. هذا المشروع يكشف للعيان كيف وجدت الحكومات القمعية في برمجية التجسس لمجموعة إن إس أو السلاح المفضل في مسعاها لتكميم أفواه الصحفيين، والاعتداء على النشطاء، وسحق أي معارضة، الأمر الذي يهدد ما لا يُحصى من الأرواح. وقد استهدف البرنامج هواتف العديد من النشطاء البحرانيين ومن بينهم الحقوقي السيد أحمد الوداعي. هذه الاساليب تكشف خطر التعاون بين حكام الامارات والبحرين من جهة والكيان الاسرائيلي من جهة اخرى، على كرامة البشر وحقوقهم. وقد سبق للخلفيين استخدام برنامج "فين فيشر" لاخترق اجهزة الكمبيوتر لعدد من المعارضين البحرانيين. واحتج ضحايا الاختراق آنذاك على هذا الانتهاك

